الأمم المتحدة

A/C.2/67/L.10

الجمعية العامة

Distr.: Limited
19 October 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

الجزائر*: مشروع قرار

الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول[1] وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[2]، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المعقود في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، اللذين التزمت فيهما الدول الأعضاء بمساعدة أقل البلدان نموا في ظل هدف عام يتمثل في تمكين نصفها من استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ المتعلق باستراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

231012 231012 12-56036 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٠١٣/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الذي طلبت فيه إلى رئيس الجمعية العامة تشكيل فريق عامل مخصص لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا، وموافاة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بتقرير يحتوي على توصيات محددة متسقة مع برنامج عمل اسطنبول،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٨٦/٦٥ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ المتعلق بتنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا،

١ - **تحيط علما** بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا[٣]، وبما أنجزه من عمل؛

٢ - **تحيط علما أيضا** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً[٤]، وبخاصة الفرع الثالث المتعلق بالتقدم المحرز صوب رفع الاسم من قائمة أقل البلدان نموا والانتقال السلس؛

٣ - **تكرر تأكيد** أهمية كفالة ألا يؤدي رفع اسم بلد من فئة أقل البلدان نموا إلى تعطيل التقدم الذي حققه ذلك البلد في مجال التنمية، وتقر في هذا الصدد بأن عملية رفع الاسم من قائمة أقل البلدان نموا ينبغي أن تكون مشفوعة بمجموعة من الحوافز وتدابير الدعم المناسبة؛

٤ - **تحث** البلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا وجميع الشركاء في التنمية والتجارة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على مواصلة جهودهم أو تكثيفها، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، من أجل الإسهام في تنفيذ القرار ٢٠٩/٥٩ على نحو تام لكفالة الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا؛

٥ - **تدعو** الشركاء الإنمائيين والتجاريين لأقل البلدان نموا إلى إتاحة المعلومات المتعلقة بتدابير الانتقال السلس، في مجالات الدعم المالي والمساعدة التقنية والمعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك أطرها الزمنية وخصائصها وطرائقها؛

٦ - **تبرز** أن النجاح في الانتقال يعتمد على الاستراتيجية الوطنية للانتقال السلس التي يضعها كل بلد يرفع اسمه من القائمة، في ظل قيادة وطنية، تشمل، حسب الاقتضاء، جميع أصحاب المصلحة في برنامج عمل اسطنبول، وبدعم من المجتمع الدولي، وينبغي أن تنطوي الاستراتيجية الوطنية للانتقال السلس على مجموعة شاملة ومتماسكة من التدابير

---

(٣) A/67/92.

(٤) A/67/88-E/2012/75 و Corr.1.

المحددة القابلة للتنبؤ، التي تختار وفقا لأولويات البلد الذي يرفع اسمه من القائمة، مع مراعاة ما يواجهه من تحديات هيكلية وأوجه ضعف محددة وما يملكه من نقاط قوة؛

٧ - **توصي** بأن تدمج الآلية الاستشارية التي ينشئها البلد الذي يرفع اسمه من القائمة، بالتعاون مع شركائه في التنمية والتجارة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لتيسير إعداد استراتيجية الانتقال وتحديد الإجراءات المرتبطة بها مع العمليات الاستشارية المنتظمة الأخرى بين البلد الذي يرفع اسمه من القائمة وشركائه في التنمية؛

٨ - **تدعو** الشركاء الإنمائيين والتجاريين للبلدان التي يرفع اسمها من القائمة إلى بذل جهود لكي تدعم استراتيجياتهم الثنائية والمتعددة الأطراف وبرامجهم للمساعدة دعما كاملا الاستراتيجية الوطنية لانتقال البلد المعني؛

٩ - **تدعو** البلدان التي ترفع أسماؤها من القائمة والبلدان التي رفعت منها إلى أن تنفذ استراتيجية الانتقال السلس كجزء من استراتيجيتها الإنمائية الشاملة وأن تدرج الانتقال السلس في الوثائق ذات الصلة، من قبيل ورقات استراتيجية الحد من الفقر ومصفوفة إجراءات الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في ظل الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

١٠ - **تطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته رئيسا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن يعمل، عند الطلب، ميسرا للعملية الاستشارية ويساعد البلدان التي يرفع اسمها من القائمة في إعداد استراتيجياتها للانتقال؛

١١ - **تطلب** إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تقدم مساعدة محددة الأهداف إلى البلدان التي يرفع اسمها من القائمة، بما في ذلك مبادرات لبناء القدرات دعما لصياغة الاستراتيجية الوطنية للانتقال وتنفيذها؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز تبادل المعلومات وتعميق الفهم في ما يتعلق بتدابير الدعم الدولية المتاحة الخاصة بأقل البلدان نموا، وكذلك في ما يتعلق بخصائص هذه التدابير وطرائقها، وأن يستمر، في هذا الصدد، في إتاحة مصدر موحد لتبادل المعلومات على الإنترنت؛

١٣ - **تدعو** كيانات الأمم المتحدة الملتزمة بتخصيص نسبة مئوية معينة من مواردها لأقل البلدان نموا إلى النظر في تمديد الدعم الخاص بأقل البلدان نموا وإلغائه التدريجي بالنسبة للدول التي رفع اسمها من القائمة، خلال فترة محددة من الزمن وعلى نحو يمكن التنبؤ به، ودون المساس بالموارد المتاحة لأقل البلدان نموا؛

١٤ - **تدعو** الشركاء في التنمية والتجارة إلى إدراج الالتزامات بالمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في الالتزامات التي ينبغي الاضطلاع بها في استراتيجية الانتقال، لمساعدة البلدان التي يرفع اسمها من القائمة على التكيف مع عملية الإلغاء التدريجي للأفضليات التجارية، بطرق منها الإطار المتكامل المعزَّز والمعونة التجارية أو الصكوك الأخرى؛

١٥ - **تدعو** جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى أن يقوموا، من خلال تنازل يسري على أي بلد رفع اسمه من القائمة، بتمديد تدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية القائمة والإعفاءات المتاحة لأقل البلدان نموا لفترة تتناسب مع الحالة الإنمائية للبلد؛

١٦ - **تدعو** الشركاء التجاريين الذين لم يضعوا إجراءات لتمديد المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق أو إلغائها تدريجيا إلى أن يبينوا، كقاعدة عامة أو في الآلية الاستشارية، التزاماتهم بتمديد العمل بالأفضليات الخاصة بأقل البلدان نموا، وعدد سنوات التمديد، والتفاصيل المتعلقة بالإلغاء التدريجي للتدابير؛

١٧ - **تدعو** الصناديق الخاصة بأقل البلدان نموا التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى أن تواصل تقديم المساعدة التقنية للبلدان التي رفع اسمها من القائمة، وذلك على مدى فترة زمنية تتناسب مع حالة التنمية في البلد؛

١٨ - **تشجع** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تمديد منح استحقاقات السفر الطوعية للبلدان التي رفع اسمها من القائمة لفترة تتناسب مع حالة التنمية في البلد؛

١٩ - **تقرر** أن الحدود القصوى للاشتراكات في الميزانية العادية للأمم المتحدة، المعمول بها منذ فترة طويلة، والمتاحة لأقل البلدان نموا، ستمدد، عند الطلب، لتشمل البلدان التي يرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا لفترة تتناسب مع حالة التنمية في البلد، دون المساس بالحد الأدنى المطلوب للاشتراك في ميزانية الأمم المتحدة؛

٢٠ - **تدعو** حكومات البلدان التي رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا إلى القيام عن كثب، بدعم من الآلية الاستشارية، برصد تنفيذ استراتيجية الانتقال وتقديم تقارير موجزة كل ثلاث سنوات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التقدم المحرز، بما يشمل إعداد الاستراتيجيات الوطنية للانتقال وتنفيذها؛

٢١ - **تطلب** إلى لجنة السياسات الإنمائية أن تستعرض سنويا التقدم الذي تحققه البلدان التي رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا لفترة مدتها ثلاث سنوات، وكل ثلاث سنوات بعد ذلك؛

٢٢ - **تشجع** البلدان التي رفع اسمها من القائمة على تزويد أقل البلدان نموا بمعلومات عن الخبرات التي اكتسبتها والدروس التي استخلصتها في سياق عملية رفع اسمها من القائمة بدعم من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢٣ - **تدعو** الشركاء الإنمائيين إلى النظر في اعتماد المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نموا، وبخاصة ما يتعلق منها بالضعف الاقتصادي، في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا مرحليا عن تنفيذ تدابير الانتقال السلس، بما في ذلك المبادرات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان أثناء رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا.